

## تحليل مقترح حذف صفر من العملة الوطنية في الجزائر في ضوء تجربة بعض البلدان

سلامات عقيلة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة- (الجزائر)، [a.slamat@univ-skikda.dz](mailto:a.slamat@univ-skikda.dz)

### Analysis of Removing Zero from National Currency Proposal in Algeria in Light of Some Countries Experience

Slamat Akila<sup>1</sup>

20 August 1955 University of Skikda(Algeria)

تاريخ الاستلام: 2022/01/06؛ تاريخ القبول: 2022/04/07؛ تاريخ النشر: 2022/06/30

#### ملخص:

هذه الدراسة هي واحدة من قليل من الدراسات التي تعالج مقترح حذف الصفر من العملة في الجزائر، وتهدف هذه الورقة إلى حصر المعايير التي تسمح بتنفيذ نجاح لهذا المقترح في حال تطبيقه في الجزائر انطلاقاً من تحليل تجربة بعض البلدان التي طبقت هذا الإجراء، حيث اتضح أن نجاح هذا الإجراء في استعادة التوازنات في بعض البلدان دون بلدان أخرى، كان مرتبطاً بمدى جدية الإصلاحات الاقتصادية، ومدى قدرة السياسات النقدية والمالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حذف أصفار من قيمة الدينار الجزائري لا يمكن أن ينجح في استعادة التوازنات في الوقت الحالي؛ بل سيفاقم ظاهرة التضخم وتدهور قيمة العملة، بسبب عدم استقلالية بنك الجزائر، وعدم قدرته على السيطرة على معدلات التضخم ودفعها للاستقرار، بالإضافة إلى التسيير السلبي لأسعار الصرف، وعدم جدية الإصلاحات.

الكلمات المفتاح: حذف أصفار من العملة؛ قيمة الدينار الجزائري؛ تضخم؛ إصلاحات اقتصادية.

تصنيف JEL : E31, E42, E58

#### Abstract :

This study sheds light on the proposal of removing one zero from the currency in Algeria. It aims to limit the criteria allowing a successful execution of this proposal if applied in Algeria, based on the analysis of the experience of some countries that applied this procedure. The success of this process in restoring balances in some countries but not in others was clearly linked to the extent of the seriousness of economic reforms, and the extent to which monetary and financial policies could achieve economic stability.

The study concluded that removing zeros from the value of the Algerian dinar cannot currently succeed in restoring balances. It will exacerbate inflation and the deterioration of the currency value, due to the dependence of Algeria's bank, and its inability to control inflation rates and push them to stability, in addition to the negative management of exchange rates, and the ineffectiveness of reforms.

**Keywords:** Remove Zeros from National Currency; Value of Algerian dinar ;inflation; economic reforms.

**Jel Classification Codes :** E31, E42, E58

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

سلامات عقيلة (2022)، تحليل مقترح حذف صفر من العملة الوطنية في الجزائر في ضوء تجربة بعض البلدان ، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد

10 (01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص 206 - 225

## 1. مقدمة.

تعتمد قيمة العملة الوطنية لكل دولة على عدد كبير من العوامل المرتبطة بالوضع الاقتصادي المحلي والخارجي، والاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة ومدى قدرتها على التكيف مع التحولات الحاصلة على المستوى الدولي، بالإضافة إلى مدى إتاحتها لمناخ أعمال جاذب للاستثمارات الأجنبية.

ويحدث في بعض الأحيان أن تمر العديد من دول العالم بحالة تدهور في قيمة العملة الوطنية، وارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد تحت تأثير الصعوبات الاقتصادية والأزمات التي تمر بها هذه الدول، وينجم عن ذلك عدد من المشاكل المتعلقة بالتأثيرات النفسية السيئة لدى الأعوان الاقتصاديين، والمشاكل التقنية في تنفيذ مختلف المشاريع، وتسجيل المعاملات والحسابات، لذلك تلجأ هذه الدول إلى تنفيذ عدة أشكال من الإصلاح النقدي، من بينها ما يطلق عليه "إعادة تسمية العملة" عبر حذف صفر واحد أو عدد من الأصفار من العملة الوطنية.

وقد شهد التاريخ الاقتصادي تجارب كثيرة في هذا المجال خاصة في البلدان النامية، والاقتصاديات في حالة انتقال (أكثر من 80 مرة منذ سنة 1960)، كرد فعل لارتفاع معدلات التضخم، وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، والتي نجم عنها تشوهات عميقة في أنظمة الدفع، وضغوطات هائلة على العملة.

في السنوات الأخيرة، ومع تراجع عوائد المحروقات، وتدهور قيمة الدينار تحت تأثير الأزمة المزدوجة المتواصلة منذ سنوات، والناجمة عن استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة، والأزمة الصحية العالمية من جهة أخرى، عرفت الجزائر على غرار بعض البلدان النفطية الأخرى (العراق، إيران، نيجيريا) نقاشا واسعا حول مقترحات لحذف صفر واحد من العملة الوطنية لتصبح قيمة واحد دينار جديد مساوية لعشر وحدات من الدينار الحالي، حيث يدور النقاش بالأساس حول جدوى هذا الإجراء والآثار الاقتصادية المترتبة عنه في حال تطبيقه في الوقت الراهن، أو في المستقبل القريب.

### التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى يمكن لإجراء حذف الصفر من العملة أن ينجح في استعادة التوازنات الاقتصادية في حال تطبيقه في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي دوافع اللجوء لحذف الأصفار من العملة الوطنية في البلدان التي طبقت هذا الإجراء؟
  - ما مدى نجاح إجراء حذف الأصفار من العملة الوطنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان التي طبقت؟
  - ماهي المعايير التي تسمح بتنفيذ ناجح لإجراء حذف الصفر من الدينار في حال تطبيقه في الجزائر؟
- وللإجابة عن هذه الأسئلة نضع الفرضية التالية:

يعد تطبيق إجراء حذف الصفر من العملة الوطنية في الجزائر جوهريا وملحا لاستعادة التوازنات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**1.1. أهمية وأهداف البحث:** تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية في تحديد مدى مساهمة إجراء حذف الأصفار من العملة الوطنية في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان التي طبقت هذا الإجراء فعليا، بما يمكننا من استخلاص الدروس، وحصر الشروط والضوابط اللازمة لنجاح هذه السياسة في حال تطبيقها في الجزائر.

### 2. الإطار النظري لحذف الأصفار من العملة الوطنية.

يعد مصطلح حذف الأصفار من العملة قليل الشيوع في الأدبيات الاقتصادية والمالية، لكنه يبرز بقوة في المراحل التي تقرر فيها بعض الدول تطبيق هذا الإجراء، حيث يتجاوز النقاش حول هذا الموضوع الدوائر الرسمية وأصحاب الاختصاص؛ ليصل إلى كل الأعوان الاقتصاديين، باعتبار أن العملة هي أداة توافقية بين مختلف الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، وبناء على ذلك سنحاول تقديم نظرة شاملة ومختصرة لحذف الأصفار من العملة من خلال ضبط المفهوم، والعوامل المحددة لهذا الإجراء، والمزايا والعيوب المترتبة عن تطبيقه.

## 1.2. مفهوم حذف الأصفار من العملة الوطنية.

يعكس إجراء حذف الأصفار من العملة الوطنية (Deleting zero)، أو ما يصطلح عليه بإعادة تسمية العملة (Redenomination) عملية استبدال وحدة من العملة بوحدة جديدة وفق نسبة معينة، ويتم ذلك عن طريق تحريك بعض الكسور العشرية إلى اليسار، أو إزالة بعض الأصفار من العملة القديمة (Handayani, 2020, p. 8)، وتباين هذه العملية من إزالة صفر واحد من العملة إلى إزالة ستة أصفار، وتستعمل الحكومات هذا الإجراء كأداة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، والتي تشمل مواجهة انخفاض قيمة العملة، وزيادة حجم الإنفاق، وتصحيح هيكل الأسعار، وتعزيز الثقة في العملة الوطنية. وتجدر الإشارة إلى اختلاف مفهوم إعادة تسمية العملة عن طريق حذف الأصفار منها عن مفهوم إعادة تقييم العملة من خلال تخفيض قيمتها، حيث أن عملية حذف الأصفار من العملة لا تؤدي إلى تغيير قيمتها، وبالتالي لا يؤدي ذلك إلى حدوث تغيير في القدرة الشرائية للأعوان الاقتصاديين.

وعلى عكس عملية إعادة التقييم التي تهدف غالبا إلى السيطرة على التضخم، أو كمؤهل للانضمام إلى اتحاد نقدي معين، فإن إجراء حذف الأصفار من العملة يكون لأسباب اقتصادية وسياسية، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بتغيير عادات الإنفاق لدى المواطنين، والحد من مخاطر التعامل بأحجام ضخمة من الأموال، وتعود جذوره إلى عشرينيات القرن الماضي، حيث شهدت ألمانيا تضخما مفرطا ما دفعها لتطبيق هذا الإجراء للحفاظ على عملتها (Marimuthu & Maama, 2021, p. 225). وقد تم استخدام إجراء إعادة تسمية العملة في أكثر من 80 مناسبة منذ 1960، وخلال سنوات 1990 تم تطبيق هذا الإجراء في 46 مناسبة، منها 18 مرة لأسباب سياسية (ترتبط أساسا بإصدار البلدان المستقلة عن الاتحاد السوفياتي عمالتها الخاصة)، أما منذ سنة 2000 وإلى يومنا هذا فقد تم تطبيق هذا الإجراء أكثر من 20 مرة لأسباب اقتصادية تتعلق أساسا بارتفاع مستويات التضخم (wikipedia, 2021).

جدول 1. قائمة الدول التي قامت بإعادة تسمية العملة للفترة 2000-2021

الدول	السنوات	الدول	السنوات
الإكوادور	2000	غانا	2007
طاجيكستان	2000	السودان	2007
السلفادور	2001	فينزويلا	2008-2018-2021
سورينام	2004	تركمانستان	2009
تركيا	2005	كوريا الشمالية	2009
رومانيا	2005	زامبيا	2013
مدغشقر	2005	بيلاروسيا	2016
أذربيجان	2006	موريتانيا	2018
موزنبيق	2006	ساوتومي وبرينسيبي	2018
زيمبابوي	2006-2008-2009	سيراليون	2021

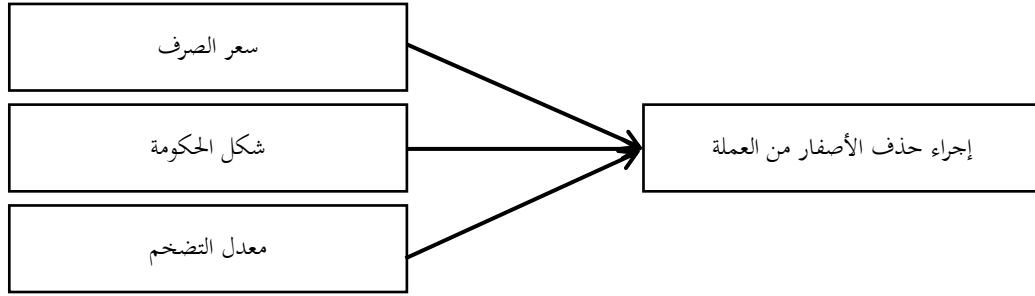
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على <https://en.wikipedia.org/wiki/Redenomination>

في حين طبقت بعض الدول هذا الإجراء مرة واحدة، فإن دولا أخرى كررت حذف الأصفار في أكثر من مناسبة كما هو موضح في الجدول، ويعود ذلك بالأساس إلى استمرار نفس الظروف والعوامل التي أدت إلى تنفيذ هذا الإجراء لأول مرة.

## 2.2. العوامل المحددة لحذف الأصفار من العملة الوطنية.

تؤكد الدراسات أن تطبيق الدول لإجراء حذف الأصفار من العملة يرتبط بتحقيق مزيج من الأهداف الاقتصادية والسياسية، والتي تتعلق أساسا بكبح معدلات التضخم، الاستقرار السياسي، الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

## الشكل 1. محددات إجراء حذف الأصفار من العملة.



Source : Sri Wahyu Handayani, (2020), Determining factors urge a redenomination, UG Jurnal, Vol.14, Indonesia, University Gunadarma, p 9

وتتفق معظم الدراسات أن حذف الأصفار من العملة هو عنصر مكمل لاستقرار السياسات، حيث أن تحقيق الأهداف السابقة يبقى مرتبطا بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، والنفسية:

## أ. العوامل الاقتصادية:

تؤكد الدراسات حول العوامل الاقتصادية المؤثرة في عملية إعادة تسمية العملة الوطنية، أن قرار دولة معينة بحذف أصفار من عملتها يتأثر بشدة بالظروف الاقتصادية السابقة الذكر، كما يمكن أيضا أن تتأثر المؤشرات الاقتصادية في بلد ما بتنفيذ سياسة إعادة تسمية العملة، حيث أكد كل من (Handayan, Suhendra, 2012) في دراسة حول علاقة سياسة إعادة تسمية العملة بمعدل التضخم وسعر الصرف والنمو الاقتصادي من خلال تحليل بيانات 27 دولة قامت بحذف أصفار من عملتها، أن كل من معدل التضخم والنمو الاقتصادي يتأثران بشكل كبير بإعادة تسمية العملة، لكن ارتفاع معدلات التضخم يعد السبب الأكثر شيوعا الذي دفع معظم هذه البلدان لإعادة تسمية عملاتها القديمة (Suhendra & Handayan, 2012, p. 18).

كما توصلت (Mosley, 2005) إلى أن نجاح إعادة تسمية العملة الوطنية يظهر من خلال انخفاض مستوى التضخم وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بعد تطبيق إجراء حذف الأصفار، كما تؤكد على أن اتخاذ قرار حذف الأصفار يجب أن يتحدد بناء على البيانات التاريخية حول معدل التضخم بالأساس (Mosley, 2005, p. 7).

من جهة أخرى أكدت دراسة (Iona, 2005) أن التوقيت المناسب لتنفيذ إجراء حذف الأصفار من العملة يسمح بتحقيق عدد من المزايا على المدى الطويل تتمثل أساسا في (Mirzayi, Mohseni Zonouzi, & Asgharpur, 2019, p. 56):

- تعزيز ثقة الجمهور في العملة الوطنية،
- ارتفاع حجم الادخار بالعملة الوطنية،
- زيادة تدفق رؤوس الأموال التي يوفرها النظام النقدي إلى الاقتصاد.

لكن نجاح عملية حذف الأصفار من العملة الوطنية حسب هذه الدراسة، يتوقف على شرطين أساسيين؛ يتعلق الأول بمعدل تضخم منخفض مع اتجاه تنازلي، أما الثاني فيتعلق بنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يظهر أساسا من خلال معدل نمو اقتصادي مرتفع، كما أن هناك مجموعة من المؤشرات تتأثر بعملية حذف الأصفار أهمها مؤشر أسعار الاستهلاك، القدرة الشرائية، سعر الصرف، مؤشر ثقة المستهلك، مؤشر ثقة الأعمال ونسبة الإيداع.

## ب. العوامل السياسية:

يرى (Mas, 1995)، أن عملية حذف الأصفار من العملة الوطنية ليس لها أهمية اقتصادية كبيرة، حيث أن إعادة تسمية العملة في غياب الإصلاح النقدي لم تؤدي إلى كبح التضخم مقارنة بسياسات أخرى مثل التشدد النقدي (Mosley, 2005, p. 5).

وانطلاقاً من ذلك تؤكد (Mosley, 2005) أن الدافع وراء إعادة تسمية العملة قد يكون سياسياً، ويظهر في رغبة الحكومات في الحصول على موارد إضافية من المجتمع، حيث غالباً ما يحدث ذلك في البلدان التي تقع تحت سيطرة حكومات استبدادية، وأثناء فترات عدم الاستقرار السياسي كما هو الحال في معظم البلدان النامية (مثلاً نيكاراغوا 1988، رواندا 1993)، ووفقاً لهذا الطرح فإن للسياسة دور كبير في هذه العملية التي تبدو للوهلة الأولى عملية تقنية، حيث هناك ثلاث مجموعات من الميكانيزمات المتداخلة فيما بينها، والتي يمكن أن تؤثر على القرارات المتعلقة بإعادة تسمية العملة:

- **مصادقية الحكومة:** فغالبا ما تهتم الحكومات بإثبات مصداقيتها تجاه مواطنيها، والأسواق المالية الدولية، عن طريق الالتزام بسياسات منخفضة التضخم، إذ أن تعزيز مصداقية الحكومة محلياً ودولياً يمكن أن يساهم في تحسين حظوظها الانتخابية، حيث يكافئ المواطنون الحكومة مقابل النمو الاقتصادي، والانضباط الاقتصادي الكلي، كما يمكن لذلك أن يساهم في تحسين معاملة الحكومة كمقترض على مستوى الأسواق المالية الدولية (Mosley, 2005, p. 6).

- **السياسات المحلية:** يمكن أن يكون توقيت الانتخابات محمداً مهماً لتوقيت إعادة تسمية العملة خاصة في الدول الديمقراطية، حيث تسعى الحكومات إلى إقناع الناخبين بتحسين الظروف الاقتصادية عن طريق هذه العملية، كما يمكن أن تأتي عملية إعادة التسمية كاعتراف من قبل الحكومة بالفشل، والوعد بالعمل على تصحيح أخطاء السياسات السابقة في حالة انتخابها من جديد، ومن جهة أخرى يمكن للحكومات الجديدة إقناع الناخبين بعملية إعادة تسمية العملة عبر إلقاء اللوم على أخطاء سياسات الحكومات السابقة (Mosley, 2005, p. 8).

- **الهوية والنقود:** بالإضافة إلى أنها وسيلة للتبادل، يؤكد (Cohen 2004، Helleiner 2003) على كون النقود جزءاً من الهوية الوطنية، وبالتالي فهي تؤثر على شرعية الحكومة، لذلك يمكن أن تؤثر القرارات حول إعادة تسمية العملة على آراء المواطنين حول بلدهم خاصة في حالة تدهور قيمة العملة المحلية، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى ازدياد الحكومة والهوية الوطنية خاصة عند استبدال العملة على نطاق واسع، حيث أن النقود التي كانت ترمز إلى قوة الأمة، تصبح رمزا لعدم الكفاءة والعجز، كما أن الحكومات التي تصدر هذه العملات لن تكون قادرة على كسب الثقة والاحترام (Mosley, 2005, p. 9).

### ج. العوامل النفسية:

أكدت بعض الدراسات على الأثر النفسي لعملية حذف الأصفار من العملة الوطنية من خلال ظاهرة "الوهم النقدي Money Illusion"، حيث يرى (Wibowo, 2013) أن الوهم يمكن أن يظهر بسبب التغيير الاسمي في أسعار السلع نتيجة لعملية حذف الأصفار من العملة، لأن الأفراد سيلاحظون انخفاض سعر السلع بسبب حذف الأصفار (Pambudi, Juanda, & Priyarsono, p. 5).

وعلاوة على ذلك سيعيد المستهلكون تكييف استراتيجيتهم المالية مع العملة الجديدة، خاصة عند استخدام العملة الجديدة والقديمة في آن واحد في مرحلة الانقسام النقدي، ويتم تكييف العملة الجديدة إما عن طريق تغيير جميع الأسعار بالعملة القديمة إلى القيم المالية الجديدة دفعة واحدة، أو التغيير التدريجي لأسعار السلع، وفي غضون ذلك يظهر الوهم النقدي (Pambudi, Juanda, & Priyarsono, p. 6)، حيث يتصور المستهلكون أن السعر بالعملة الجديدة يكون أقل من السعر بالعملة القديمة، كما يواجهون صعوبة في فهم القيمة الحقيقية للسلع والخدمات، ويمكن أن يميل المستهلكون إلى السماح برفع الأسعار بسبب التوهم أنها رخيصة، وهذه الظاهرة تسمى "التباهي" (Priyono, Putra, & Putri, 2019, p. 22)، وفي المقابل سيتمتع المنتجون لفترة معينة من الوقت عن بيع منتجاتهم حيث يكون لديهم انطباع بأن الأسعار منخفضة كثيراً؛ وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى حدوث التضخم، ومن جهته أكد كل من (Mehdi & Reza, 2012, p. 1141) أن تخفيض القيمة الاسمية للعملة سوف يستدعي تأثيرات نفسية واجتماعية، فعندما تكون القيمة الاسمية للعملة منخفضة سيعتقد الأفراد أن العملة قوية.

### 3.2. مزايا وعيوب حذف الأصفار من العملة الوطنية.

يمكن إبراز مجموعة من المزايا والعيوب لتطبيق إجراء حذف الأصفار من العملة كما يلي:

أ. مزايا حذف الأصفار من العملة الوطنية (MirHosseini, 2011, p. 68).

- إزالة المشاكل الفنية والتشغيلية المتعلقة باستخدام النقود، واستخدام الأعداد الكبيرة في القوائم المالية،
- تقليص تكاليف طبع الأوراق النقدية، وتوزيعها،
- تقليص التكاليف التجارية، وتكاليف تعامل النظام المصرفي بالأوراق النقدية،
- النقل السهل والمريح للأموال، وتقليص المخاطر المرتبطة بنقل الأوراق النقدية على نطاق واسع،
- الحد من تأثير العملات الأجنبية على الاقتصاد المحلي، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية،
- تراجع التوقعات التضخمية، وتمهيد الطريق لخفض معدلات التضخم على المدى الطويل،
- تحسين ثقة الجمهور في العملة الوطنية، والاقتصاد الوطني استجابة لزيادة قيمة العملة.

ب. عيوب حذف الأصفار من العملة الوطنية (MirHosseini, 2011, p. 68):

- حدوث تأثيرات تضخمية على بعض الأنشطة الاقتصادية، وآثار نفسية سيئة على المجتمع،
- التكاليف الناجمة عن تحصيل الأوراق النقدية القديمة، والقضاء عليها، وطباعة ونشر الأوراق الجديدة،
- الفوضى المحتملة بين البيانات القديمة والجديدة، وأسس نشر المعلومات والقوائم المالية،
- الارتباك العام خلال فترة الانقسام النقدي، والطوابير الكبيرة أمام البنوك لاستبدال الأوراق النقدية،
- انتشار النقود المزيفة بسبب جهل الأفراد أثناء تغيير العملة.

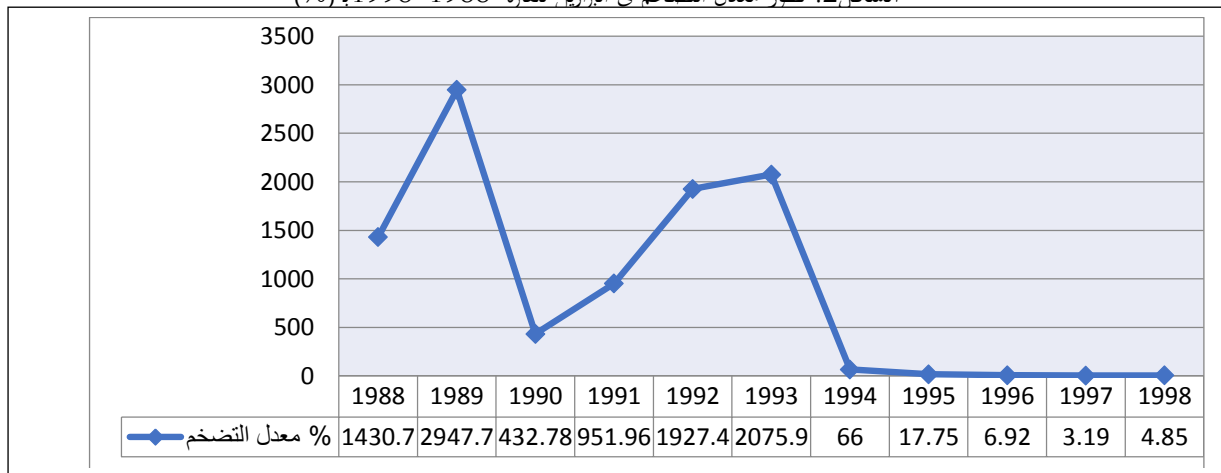
### 3. تقييم تجارب حذف الأصفار من العملة في بعض البلدان:

تلجأ معظم الدول لتطبيق إجراء حذف الأصفار من العملة في سياق الجهود المبذولة للسيطرة على التضخم، وتحسين قيمة العملة، بالإضافة إلى تحسين مصداقية الحكومة، وتحقيق الاستقرار السياسي، لكن نجاح عملية الإصلاح النقدي عن طريق حذف الأصفار من العملة لا يرتبط بتحقيق الأهداف السابقة فحسب، بل يرتبط أيضا بتأثيرها إيجابيا على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وبما أن خصائص كل دولة تختلف عن خصائص الدول الأخرى، فإن تأثير عملية حذف الأصفار يختلف من بلد إلى آخر، حسب السياق الاقتصادي العام، ودور السلطة النقدية والبنك المركزي في معالجة مشاكل السياسة النقدية، وهو ما سنتطرق إليه من خلال تحليل تجارب بعض الدول التي طبقت إجراء حذف الأصفار ضمن سياقات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية متباينة .

#### 1.3. البرازيل:

تعد البرازيل أكثر البلدان التي طبقت إجراء حذف الأصفار من عملتها، حيث قامت بحذف 18 صفر من عملتها عبر 6 مناسبات منذ سنة 1967، كما قامت بتغيير اسم العملة 8 مرات، 1967 (3 أصفار ) ، و 1970 (3 أصفار)، و 1986 (3 أصفار)، و 1989 (3 أصفار)، و 1993 (3 أصفار)، و 1994 (3 أصفار) (Mehdi & Reza, 2012, p. 1139). وتصنف تجربة البرازيل في حذف الأصفار ضمن التجارب الفاشلة خاصة خلال النصف الأول لسنوات التسعينيات، حيث سجل الاقتصاد البرازيلي مستويات تضخم رهيبية تتجاوز 1000% سنويا في الفترة الممتدة من نهاية سنوات الثمانينات حتى سنة 1994 التي شهدت بداية العودة إلى الاستقرار، وجاءت الإجراءات المتعاقبة لإلغاء الأصفار من العملة كبديل لعدم قدرة البنك المركزي البرازيلي على مواجهة حالة التضخم الجامح والسيطرة على السياسة النقدية بشكل عام.

الشكل 2. تطور معدل التضخم في البرازيل للفترة 1988-1998 بـ (%)



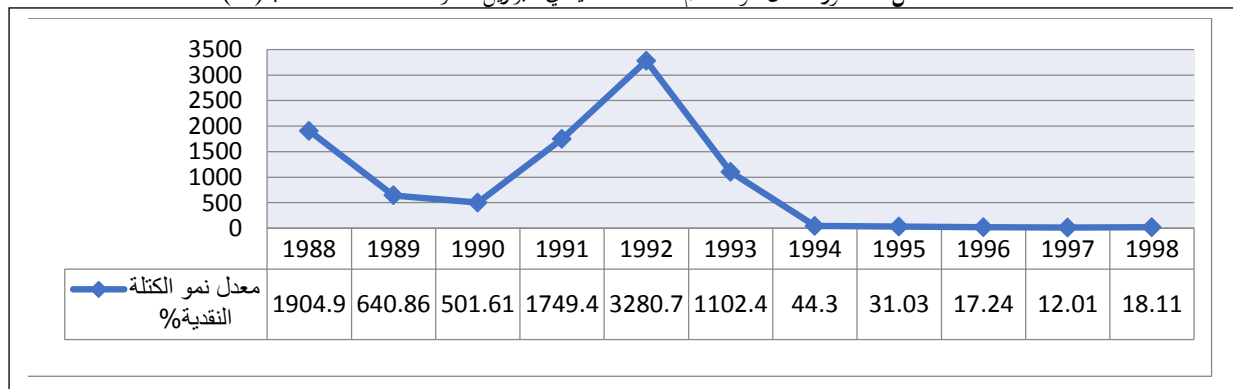
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي، <https://databank.banquemondiale.org>

من البيان نلاحظ أن البرازيل واجهت حالة التضخم الجامح خلال الفترة الممتدة من نهاية سنوات الثمانينات، إلى منتصف سنوات التسعينيات، وهي الفترة التي نفذت فيها إجراء حذف الأصفار في 3 مناسبات (1989، 1993، 1994)، حيث وصل معدل التضخم إلى مستويات قياسية بلغت 2947.73% سنة 1989، و2075.88% سنة 1993، ورغم تطبيق إجراء حذف الأصفار إلا أن معدل التضخم لم يتجه إلى الاستقرار إلا ابتداء من سنة 1995.

من جهة أخرى تميزت الفترة الممتدة بين سنتي 1989 و 1991 بحالة من عدم الاستقرار السياسي وعدم الثقة في توجهات الحكومة في البرازيل، بالإضافة إلى عدم وجود رغبة لدى البرازيليين في تحمل عبء تطبيق سياسات صارمة في سبيل السيطرة على التضخم، وبالتالي كانت الآلية الأساسية للتعامل مع التضخم هي تغيير العملة عن طريق حذف الأصفار، باعتبار أن هذا الإجراء يمثل الحل الأسهل لهذه الوضعية.

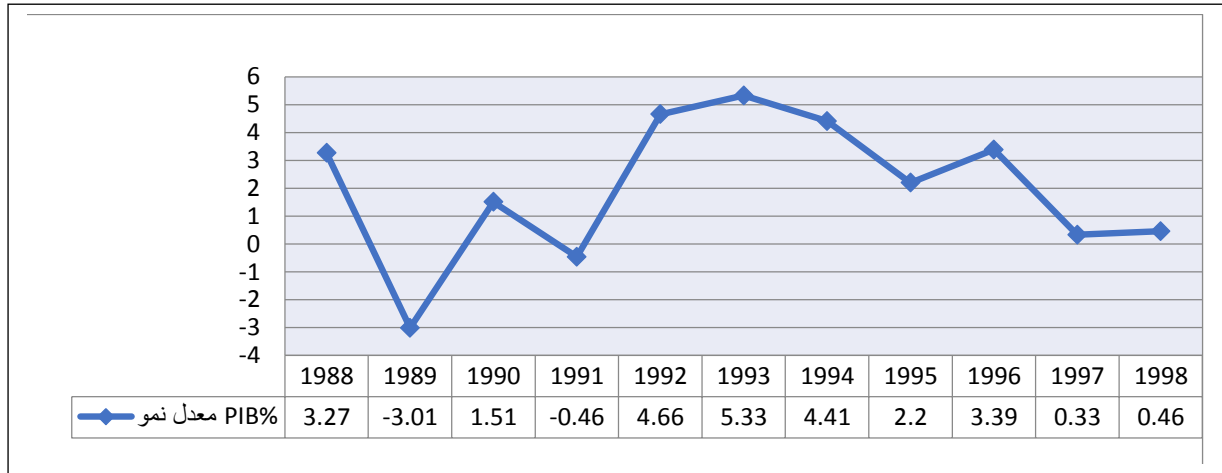
في ظل هذه الظروف لم يكن لدى البنك المركزي حل سوى تطبيق سياسة نقدية توسعية، نظرا لحالة عدم اليقين حول معدلات الفائدة الاسمية بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وعملية سحب المتعاملين لمدخراتهم مما اضطر البنوك لبيع ما بحوزتها من أوراق مالية وتتمثل أساسا في سندات حكومية لمواجهة الطلب المتزايد على السيولة، وأدى ذلك إلى تبني حكومة البرازيل سياسة تمويل العجز عن طريق طباعة النقود لتمويل الإنفاق على التنمية (Garcia, 1996, p. 142)، ما خلق حالة من التناقض بين نمو المعروض النقدي والقدرات الاقتصادية الحقيقية، ونجم عن ذلك فقدان السيطرة تماما على القاعدة النقدية، حيث كانت الأحجام المتداولة للكتلة النقدية M1 في السوق المفتوح ضخمة جدا.

الشكل 3. تطور معدل نمو حجم الكتلة النقدية في البرازيل للفترة 1988-1998 بـ (%)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي، <https://databank.banquemondiale.org>

يوضح البيان الارتفاع الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية، خاصة خلال الفترة الممتدة بين نهاية سنوات الثمانينات، ومنتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث تجاوز متوسط نسبة نمو الكتلة النقدية مستوى 1500% في الفترة ما بين 1988-1993، وهو ما يعكس التوسع الهائل في العرض النقدي خلال هذه المرحلة، وهو ما يفسر الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم. من جهة أخرى، أثرت المستويات العالية للتضخم على معدل النمو الاقتصادي الذي سجل أرقام سالبة في حدود 3.01%- سنة 1989، و-0.46% سنة 1991، في حين لم يتجاوز معدل النمو نسبة 1.51% سنة 1991. الشكل 4. تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في البرازيل للفترة 1988-1998 ب (%)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي، <https://databank.banquemondiale.org>

يوضح البيان تذبذب في معدل نمو الناتج الداخلي الخام، إذ تمكنت البرازيل من تحقيق معدلات جيدة في بعض السنوات، حيث تجاوز معدل نمو الناتج الداخلي الخام 5% سنة 1993، لكن هذا الارتفاع لم يستمر طويلا حيث تراجع إلى ما دون 1% ابتداء من سنة 1997.

تعكس المعطيات السابقة فشل سياسة حذف الأصفار من العملة الوطنية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في البرازيل، فرغم أن هذه الأخيرة طبقت إجراء الحذف أربعة مرات بين سنتي 1986 و 1994، إلا أن ذلك لم يساهم فعليا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويعود ذلك إلى عدم ملاءمة الظروف الاقتصادية، وعدم قدرة الحكومة على إدارة مؤشرات الاقتصاد الكلي.

إن عودة معدلات التضخم وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى للاستقرار بعد إقرار حذف 3 أصفار من العملة انطلاقا من سنة 1994، لم يكن ليتحقق إلا في سياق خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي أطلق عليها اسم "Brazil's Real Plans"، طبقتها البرازيل بداية من النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، وهي خطة تقشفية تركز على ثلاثة أهداف رئيسية هي: الإصلاح النقدي، التعديل المالي، سياسات معدل الصرف الأجنبي (مندور، محمد، وعبدالعظيم، 2020، صفحة 41)، حيث نجح تخفيض الإنفاق العمومي، وإعادة توجيه إيرادات الحكومة بداية من سنة 1994 في خفض مستوى التضخم من 66% سنة 1994 إلى 17.75% سنة 1995 (كما يوضح الشكل 2)، كما أدى الربط بين الأجر والمستوى العام للأسعار ومعدل الصرف الأجنبي إلى ارتفاع مستوى الأجر الحقيقية وزيادة الاستهلاك، وساهم ذلك في تحفيز النمو الاقتصادي.

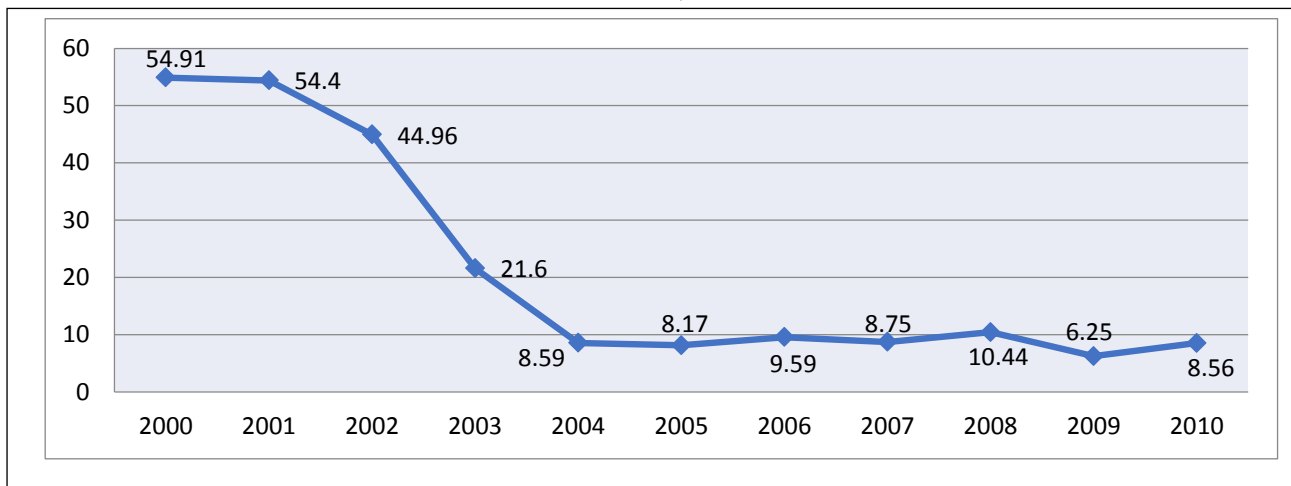
### 2.3. تركيا:

أقر البرلمان التركي سنة 2003 قانونا يسمح بحذف ستة أصفار من العملة، وخلق عملة جديدة (الليرة التركية الجديدة)، وتم تطبيق هذا القانون انطلاقا من 1 جانفي 2005، حيث تم تحديد قيمة 1 ليرة جديدة ب 1000000 ليرة تركية قديمة. وكان الاقتصاد التركي قد عانى من حالة التضخم الجامح بشكل مستمر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، فقد تجاوز متوسط معدل التضخم 50% في سنوات 1980، ووصل إلى ما يقرب من 80% سنويا في سنوات (Židek & Chribik, 1990)



(2015, p. 909)، ولم يتم كبح التضخم عند مستوى رقم واحد إلا بعد سنة 2000، وقد أدى ارتفاع معدلات التضخم لفترات زمنية طويلة إلى ارتفاع هائل في مستوى الأسعار، بالإضافة إلى زيادة حدة المشاكل الاقتصادية والاختلالات السوقية.

الشكل 5. تطور معدل التضخم في تركيا لسنوات 2000-2010 بـ (%)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي، <https://databank.banquemondiale.org>

شكلت الأزمات المتعاقبة التي عرفها الاقتصاد التركي خلال سنوات 1994، 1998، 1999، 2000، 2001، دافعا قويا لتطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة، وتضمنت هذه الإصلاحات إجراءات تعديلات في قانون البنك المركزي، وقد ترتب عن ذلك اتخاذ معدلات التضخم اتجاهها تنازليا بداية من سنة 2000 كما يوضح البيان أعلاه، حيث انخفض معدل التضخم من 54.91% سنة 2000 إلى 21.6% سنة 2003، وفي عام 2004 انخفض هذا المعدل إلى ما دون 9%، وهو أدنى مستوى له منذ سنة 1982، وظل عند هذا المستوى تقريبا منذ ذلك الوقت.

من جهة أخرى، واجهت الليرة التركية أزمات صرف متكررة؛ بالتوازي مع الضعف الهيكلي للاقتصاد التركي الذي مر بفترات عدم استقرار عديدة، تميزت ببعجز مالي مزمن، وتراجع مصداقية الليرة التركية إلى حد كبير، وقد دفع انخفاض قيمة الليرة التركية إلى إحلال الدولار في العديد من المعاملات المحلية فضلا عن جميع المعاملات الأجنبية، إلى جانب اتخاذ الدولار كأداة للدخار المحلي، وأصبحت ظاهرة الدولار منتشرة في السوق المحلية التركية.

## الجدول 2. سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار للفترة 1966-2010

السنوات	ليرة/الدولار	السنوات	ليرة/الدولار
1966	9	2004	1350000
1980	90	2005	ليرة جديدة 1.29
1988	1300	2007	ليرة جديدة 1.26
1995	45000	2008	ليرة جديدة 1.55
1996	107000	2009	ليرة 1.48
2001	1650000	2010	ليرة 1.42

المصدر: عبد الحسين الغالي ورجاء جابر، (2019)، الإصلاح النقدي في تركيا وسياسة حذف الأصفار من

الليرة، <https://www.researchgate.net/publication/330655681>، ص62

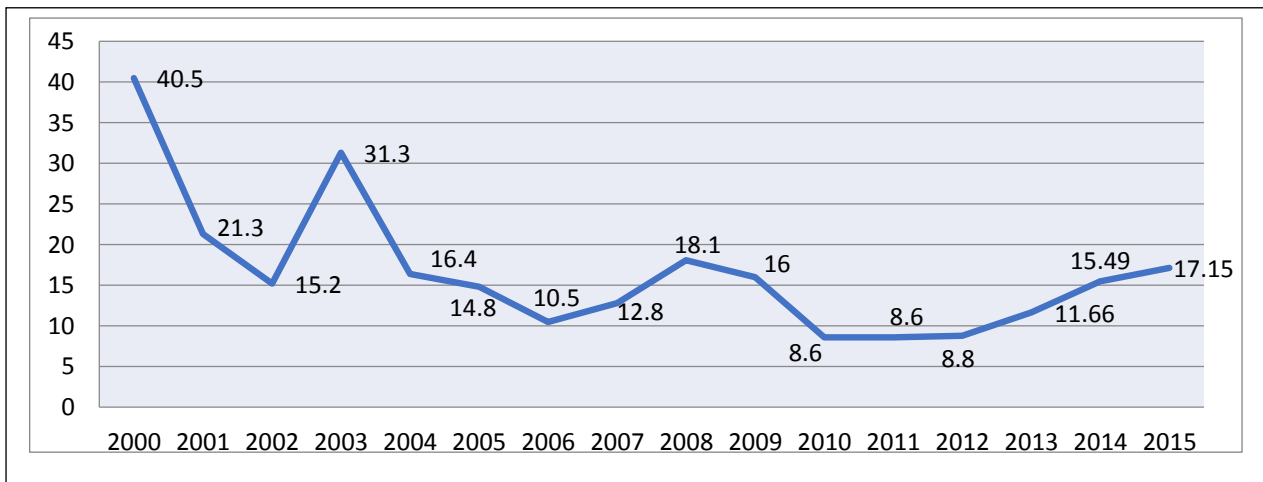
نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الليرة التركية عرفت انخفاضا كبيرا، حيث انتقل سعر 1 دولار أمريكي من 9 ليرات تركية سنة 1966 إلى 90 ليرة سنة 1980، و1300 ليرة سنة 1988، ليصل إلى 45000 ليرة سنة 1995 بعد أزمة العملة التي شهدتها الاقتصاد التركي سنة 1994، ورغم محاولات التحكم في قيمة العملة من خلال تطبيق نظام سعر الصرف الزاحف (الذي يسمح للعملة بالتحرك ضمن حدود بسيطة، حيث يتولى البنك المركزي تثبيت العملة ضمن الحدود الجديدة عن طريق تدخله كبائع أو مشتري للعملة

حسب الضرورة)، إلا أن ذلك لم ينجح ، ليصل سعر صرف الدولار إلى 1650000 ليرة سنة 2001، ما أدى إلى التخلي عن نظام الصرف الزاحف وتعويم الليرة انطلاقا من سنة 2001 ، وبعد إعادة تسمية الليرة سنة 2005 أصبحت القيمة الاسمية للعملة الجديدة قابلة للمقارنة مع العملات الأخرى، حيث أصبحت قيمة 1 دولار مساوية لـ 1.29 ليرة جديدة سنة 2005. انطلاقا من سنوات 2000 باشرت الحكومة التركية إصلاحات عميقة بدعم من صندوق النقد الدولي، وشملت هذه الإصلاحات، إصلاح القطاع العام ، وتحسين النظام المصرفي، وتحرير أسواق القطاع الخاص، ونتج عن ذلك تحسن معتبر في معدل النمو الاقتصادي حيث تجاوز مستوى 9% سنة 2004، وذلك لأول مرة منذ سنة 1990، وقد انعكس ذلك إيجابا على مستوى المعيشة حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 4337 دولار سنة 2000 إلى 10742 دولار في 2010(البنك العالمي، 2021). في سياق هذه الظروف باشرت الحكومة التركية سنة 2005 تنفيذ إجراء حذف الأصفار الستة من العملة تدريجيا، حيث استمر التعامل بالليرة التركية القديمة إلى جانب العملة الجديدة حتى نهاية عام 2005، ثم مرحلة انتقالية حتى نهاية 2008، وفي 1 جانفي 2009 تم حذف كلمة (الجديد) من الاسم الرسمي للعملة(الغالي و جابر، 2019، صفحة 64)، وعاد الاسم إلى الليرة التركية، وقد انعكس ذلك في تحسين مصداقية العملة، وتبسيط البيانات المحاسبية، والحفاظ على التضخم في مستويات متحكم فيها.

### 3.3. غانا:

يعود تاريخ أول إعادة تسمية للعملة في غانا إلى سنة 1965 عندما تم إحلال العملة الغانية (السيدي الأول) محل الجنيه الإسترليني، حيث كانت نسبة الإحلال 2.4 سيدي مقابل 1 جنيه إسترليني، وفي سنة 1967 تم استبدال السيدي الأول بالسيدي الثاني، حيث أصبح 1 سيدي جديد مساويا لـ 1.2 سيدي قديم(Nwaoba, 2010, p. 24). وفي سنة 2007 أعادت غانا تسمية عملتها للمرة الثالثة عن طريق حذف أربعة أصفار من العملة القديمة، ومع إدخال السيدي الثالث لم يتم إعادة تقييم العملة عن طريق تخفيض قيمتها كما حدث سابقا، حيث أصبح السيدي الغاني الجديد مساويا لـ 10000 سيدي قديم دون تغيير قيمته، وقد جاء تطبيق هذا الإجراء في سياق الجهود المبذولة للسيطرة على مستويات التضخم المرتفعة التي شهدتها الاقتصاد.

الشكل 6. تطور معدل التضخم في غانا للفترة 2000-2015 (بـ %)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي، <https://databank.banquemonidiale.org>

و2009 باستثناء سنة 2003 أين وصل معدل التضخم إلى 31.3%، فإن هذا المعدل ظل مكونا من رقمين خلال هذه الفترة، ولم يتغير ذلك إلا ابتداء من سنة 2010 حيث انخفض معدل التضخم إلى 8.6%، لكن ذلك لم يدم طويلا، حيث عادت المعدلات إلى منحائها التصاعدي ابتداء من 2013 ، وعليه يمكن القول أن إجراء حذف الأصفار من العملة سنة 2007 لم يكن فعالا بشكل كاف في السيطرة على التضخم.

بالإضافة إلى ذلك، عرفت قيمة العملة الغانية تأكلا مستمرا بسبب ارتفاع معدلات التضخم من جهة، وتدهور سعر الصرف من جهة أخرى.

### الجدول 3. تطور سعر صرف السيدي مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2007

السنوات	سيدي/دولار	السنوات	سيدي/دولار	السنوات
1990	3550-2350	1999	345-300	
1991	6750-3550	2000	390-345	
1992	7300-6750	2001	520-390	
1993	8450-7300	2002	825-555	
1994	8850-8450	2003	1050-825	
1995	8900-8850	2004	1450-1050	
1996	9600-8900	2005	1750-1450	
1997	9600-9500	2006	2250-1750	
1998	9300-9600	2007	2350-2250	

**Source:** Reuben Aziz, (2009), The Redenomination of the Ghanaian Currency, the Cedi(2007), A study of its impact on the business of the Financial Institutions in Ghana , <http://www.diva-portal.org>, p15

يتضح من الجدول أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملة الغانية ظل يرتفع باستمرار منذ سنة 1990، وضمن مجالات كبيرة حيث شهد هذا الارتفاع وتيرة سريعة ابتداء من سنة 1993، ليصل إلى حدود 9600 سيدي للدولار الواحد بين سنتي 2006 و2007، ويشكل الارتفاع المستمر في سعر صرف السيدي مقابل الدولار الأمريكي انعكاسا واضحا للانخفاض المستمر في قيمته، وهو ما استلزم إعادة تسمية العملة لحل المشاكل المالية والاقتصادية المرتبطة به.

لكن إعادة تسمية العملة سنة 2007 لم يؤدي إلى كبح تدهور سعر صرف العملة الغانية أمام العملات الأخرى، حيث وصلت نسبة تراجع سعر صرف السيدي أمام الدولار الأمريكي إلى 7.7% سنة 2008، و16.64% سنة 2009، كما تراجع سعر صرف السيدي مقابل الأورو بنسبة 18.10%، و ب 25.25% مقابل الجنيه الإسترليني سنة 2009 (Quartey & Afful-Mensah, 2009, p. 121).

وقد أدى التدهور في أسعار الصرف، واستمرار ارتفاع معدلات التضخم بعد إعادة تسمية العملة في غانا، بالإضافة إلى ارتفاع العجز التجاري ومدفوعات القروض الخارجية، والاستعمال المفرط للنقد الأجنبي، والإفراط في الخلق النقدي إلى تكريس حالة عدم الثقة في العملة المحلية، وصعود ظاهرة الدورة في الاقتصاد الغاني، حيث تجاوزت نسبة إحلال العملات الأجنبية في المعاملات المحلية 30% سنة 2016 (Tweneboah & Asamoah, 2019, p. 6).

بناء على ما سبق نستنتج أن تطبيق إجراء حذف الأصفار من العملة في تركيا جاء في الوقت المناسب، حيث أن الظروف الاقتصادية كانت مواتية لعملية تغيير العملة ضمن مسار طبيعي، وبالتزامن مع التطبيق الناجح لبرنامج الاستقرار الاقتصادي، لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للبرازيل (على الأقل في المرات التي طبق فيها إجراء الحذف قبل سنة 1994)، وغانا حيث لم تنجح عملية إعادة تسمية العملة في معالجة المشاكل الاقتصادية واستعادة التوازنات لأنها لم تكن مترافقة مع إصلاحات اقتصادية ومالية جديده.

### 4. مقترح حذف الصفر من العملة في السياق الجزائري.

قبل التطرق لمقترح حذف الصفر من العملة في الجزائر نستعرض حوصلة موجزة عن الإصلاحات النقدية، ووضعية الدينار في الاقتصاد، وذلك بهدف الحصول على جزء من الإجابة حول حقيقة العملة، ومدى جدوى حذف الصفر منها.

#### 1.4. حوصلة حول الإصلاحات النقدية في الجزائر.

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة تحولات تماشياً مع مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد، وقد تميزت كل مرحلة بتطبيق مجموعة من الإصلاحات النقدية، وذلك حسب الظروف والتحديات المحيطة بها.

##### أ. السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90.

أعطى القانون رقم 62-144 وهو أول قانون بنكي يصدر في الجزائر في 13 ديسمبر 1962، البنك المركزي مهمة الإصدار والسلطة النقدية، وسلطة الرقابة، وأوكلت له مهمة تسيير احتياطات الصرف وتهيئة السياسة النقدية، كما تم إصدار الدينار الجزائري في 10 أبريل 1964، وقد استمر النظام البنكي في الجزائر بالعمل ضمن الإطار اللبرالي الموروث من فترة الاستعمار إلى غاية سنة 1966، حيث كان يتشكل إلى جانب البنك المركزي من الصندوق الجزائري للتنمية، الذي أنشئ في ماي 1963، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي أنشئ سنة 1964، بالإضافة إلى حوالي 20 مؤسسة بنكية ومالية أجنبية أغلبها فرنسية (Mekideche, 2008, p. 94).

لكن انطلاقاً من سنة 1966، ومع انتهاج الدولة للنظام الاشتراكي، عرف القطاع البنكي حركة تأميم واسعة أدت إلى التخلي عن النظام اللبرالي، والاختفاء الكامل للمؤسسات المالية والبنكية الأجنبية من خلال عمليات شراء أصول البنوك الأجنبية؛ وإنشاء بنوك تجارية وطنية، وتحديد مهمة واضحة لكل بنك في إطار مبدأ التخصص:

- البنك الخارجي الجزائري (BEA) أوكلت له مهمة تمويل العمليات مع الخارج؛
- القرض الشعبي الجزائري (CPA) لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA) مهمته تمويل القطاع الفلاحي والمؤسسات الكبرى.

وقد تم ضمان تمويل استثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969 عن طريق التسيقات الممنوحة من طرف بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية عن طريق عملية السحب على المكشوف، كما تم الاعتماد على الادخار الموازني، بالإضافة إلى سندات التجهيز في تمويل المؤسسات العمومية، وهو ما جعل من البنك المركزي غير قادر تماماً على التحكم في السياسة النقدية.

في هذا السياق بقيت البنوك التجارية، وهي بنوك عمومية بالأساس مجرد قناة لضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد، كما تميزت هذه المرحلة باللجوء إلى الاستدانة الخارجية بشكل كبير، في ظل الظروف الدولية المسهلة للقروض وانخفاض معدلات الفائدة على المستوى الدولي، وهو ما ساهم في تكريس تهميش دور البنوك في تمويل الاقتصاد.

ورغم إعادة هيكلة القطاع البنكي خلال سنوات الثمانينات، إلا أنه تم الحفاظ على مبدأ التخصص القطاعي من خلال إنشاء بنكين عموميين جديدين (البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR)، وبنك التنمية المحلية (BDL)) (Mekideche, 2008, p. 97).

يتضح مما سبق أن القطاع البنكي والبنك المركزي على الخصوص لم يتمكن حتى سنة 1990 من أداء دور قوي وفعال في تمويل الاقتصاد وفق التقاليد الرأسمالية المعروفة، حيث لم يملك البنك المركزي القدرة على السيطرة على السياسات النقدية، وقد أدى ضعف معدلات الفائدة من جهة، ولجوء الحكومة للخلق النقدي بدون قيود من جهة أخرى إلى تفاقم الضغوط التضخمية.

##### ب. إصلاح السياسة النقدية في ظل قانون 10/90.

جاء قانون 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 كامتداد للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات منذ سنة 1988، حيث ركز هذا القانون على القيام بإصلاحات نقدية، وتهيئة آليات مالية قائمة على مبادئ اقتصاد السوق، ويعكس هذا القانون المظهر المالي والنقدي لانتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، حيث سعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ضمان استقلالية القطاع البنكي، وخاصة البنك المركزي من خلال إعطائه الصلاحية الكاملة في الإشراف على السياسات النقدية؛
- إنهاء هيمنة الخزينة العمومية ووزارة المالية على الجوانب النقدية والمالية؛

● تهيئة إطار قانوني قوي وواضح لتنظيم نشاط القطاع البنكي والمالي؛

● إنشاء سوق مالي قادر على تعبئة الادخار لصالح الاقتصاد؛

● تحقيق الاستقرار النقدي من خلال السيطرة على معدلات التضخم وحماية قيمة الدينار.

لكن المساعي لتحقيق هذه الأهداف اصطدمت بالتطبيق السيئ لقانون النقد والقرض 10/90 من جهة، وعدم ملاءمة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى، حيث ظل تمويل الاقتصاد مركزاً على القطاع البنكي، ولم يتمكن السوق المالي حتى اليوم من لعب الدور المنتظر منه في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد. كما أن تحسن الوضعية المالية للبلاد مع مطلع الألفية تحت تأثير ارتفاع أسعار المحروقات، أدى إلى التراجع عن التشدد النقدي، والإصلاحات التي تم مباشرتها سابقاً تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية لسنوات 1980 و1990، حيث أدى ذلك إلى تعزيز دور الخزينة العمومية في تمويل مختلف المشاريع والبرامج التنموية التي تم إطلاقها في هذه المرحلة، وفي المقابل لم يتمكن القطاع البنكي من أخذ زمام المبادرة في تمويل الاقتصاد وتحريض النمو الاقتصادي.

ج. التمويل بالعجز وإشكالية الاستقرار النقدي في الجزائر.

شكل التمويل بالعجز ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الجزائري، حيث شهدت مختلف المراحل التي مر بها حضوراً قوياً لدور الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد، وإجبار البنك المركزي على تغطية عجز ميزانية الدولة، ورغم تأكيد قانون النقد والقرض 10/90 على ضرورة القطعية مع هذا النوع من التمويل، لما له من تداعيات سلبية على الاستقرار النقدي بسبب الضغوط التضخمية الرهيبة الناجمة عنه، إلا أن هذا التشديد القانوني لم يتمكن من الصمود، وقد ظهر ذلك من خلال التعديل 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017. وقد شهدت الجزائر قبيل تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017 عدة تغيرات مست الوضعية النقدية والمالية للاقتصاد، تمثلت أساساً في الانهيار المفاجئ لأسعار المحروقات سنة 2014، وما نجم عنه من تراجع عنيف للعوائد وتآكل احتياطات الصرف، فمع نهاية سنة 2017 كانت الخزينة العمومية بحاجة إلى حوالي 570 مليار دينار لتغطية العجز (بنك الجزائر، 2017)، وقد زادت الإعفاءات الضريبية الكبيرة، وتخفيض معدلات الفوائد على القروض البنكية لصالح المستثمرين العموميين والخواص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جدي ومحصول، 2018، صفحة 17) في تفاقم الوضع، ما استدعى اللجوء إلى اعتماد التمويل بالعجز (أو ما يسمى بالتمويل غير التقليدي) كآلية لاستمرار تمويل الاستثمارات المسطرة.

وفق التعديل 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع من خلال استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، ذات طابع مؤقت، ومحدد بفترة زمنية واضحة، وقد تم صياغة ذلك ضمن مادة واحدة لا تؤثر على باقي أحكام الأمر رقم 11/03 وهي المادة 45 مكرر، والتي تنص على ما يلي (بنك الجزائر، 2017):

● يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي لمدة 5 سنوات بالشراء المباشر للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

● تنفذ هذه الآلية لمراقبة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛

- توازن ميزان المدفوعات.

لكن اللجوء إلى التمويل بالعجز لم يتمكن من الوصول لتحقيق النتائج المرجوة منه، حيث أن عملية الخلق النقدي أدت إلى ارتفاع رهيب للأسعار، وتفاقم الضغوط التضخمية، لأن الجهاز الإنتاجي لم يكن مهياً فعلياً للاستفادة من مزايا التمويل غير التقليدي كآلية مؤقتة للتعامل مع الأزمات الطارئة، كما حدث في بعض الاقتصاديات المتقدمة التي لجأت إلى هذا النوع من التمويل لمعالجة الاختلالات الظرفية، ودعم الاستثمار خلال فترات زمنية محدودة.

#### 2.4. وضعية الدينار في الاقتصاد الجزائري:

تشكل العملة إحدى ركائز النظام الرأسمالي، ليس باعتبارها وسيلة اتصال بين الوحدات الاقتصادية فحسب، لكن باعتبارها أيضاً أداة توافقية بين مختلف الأفراد والمجموعات، وتحظى بقبول الجميع داخل الفضاء الاجتماعي.

وبالعودة إلى الجانب الاقتصادي، ووفقاً لطرح المدرسة التنظيمية، فإن العملة تعد ذاتية المرجعية (Amarouche, 2013, p. 13)، وذلك لا يعني أنها تعد مرجعاً في حد ذاتها، ولكن باعتبار أنها تتركز على مرجعية القدرة الإنتاجية للفضاء الاقتصادي الذي تستعمل فيه هذه العملة، باعتبارها العامل المحدد لحجم المعاملات الداخلية، والمعاملات التي تتم بين هذا الفضاء والفضاء الأخرى، ويرتبط ذلك بطريقة تنظيم الإنتاج ومستوى إنتاجية العوامل، والنظام التراكمي.

وتعكس المعاملات مع الخارج معدل الصرف بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية، حيث يتغير هذا المعدل وفقاً لحركة المتغيرات النقدية التي تعكس مستوى نمو الإنتاج، والاستثمار المحلي، بالإضافة إلى القدرة على امتصاص رؤوس الأموال المتاحة. لكن ذلك لا يعتبر صحيحاً في حالة الاقتصاديات الريعية، حيث تكون العملة الوطنية غير قابلة للتحويل، ويتم استعمال العملات الأجنبية في المبادلات مع الخارج، وفي هذه الحالة فإن احتياطات الصرف تعكس فقط الفوائض المتبقية من تسديد قيمة الواردات، وترتفع كلما زادت قيمة الصادرات من السلع الريعية، دون أن يكون لذلك انعكاس على الناتج الداخلي الاسمي أو على التراكم، أي بمعنى آخر دون أي تأثير على قدرة النظام الإنتاجي على توليد الفوائض الاقتصادي الذي يدخل في تامين رأس المال.

بالنسبة للدينار الجزائري، فإن احتياطات الصرف تشكل الضمان للكثلة النقدية الموجودة بحوزة الأعوان الاقتصاديين (الدولة، المؤسسات، الأسر)، وهو ما يلغي المرجعية الذاتية للدينار، ويختزل الثقة في العملة في الثقة الهرمية (أي الثقة في السلطة المصدرة للعملة)، حيث أن أي تراجع في احتياطات الصرف سينعكس سلباً على قيمة العملة ويمكن أن يتسبب في أزمة دفع كبيرة على المستوى الخارجي، وهو ما حصل فعلاً خلال سنوات 1980.

لكن رغم ذلك يبقى الدينار مقبولاً واقعياً وقانونياً في المعاملات المحلية، ويعود ذلك إلى رغبة السلطات العمومية في جعله عملة حصرية رغم عوامل الضعف المتعلقة به، ويظهر ذلك من خلال منع استعمال أي وسائل دفع باستثناء النقود التي يصدرها البنك المركزي، وقد وضع القانونون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ذلك في المادة رقم 9 (والتي أصبحت المادة رقم 7 في الأمر 03-11 المعدل والمتمم الصادر في 26 أوت 2003)، حيث نصت المادة على ما يلي (بنك الجزائر، 2003):

" يمنع كل شخص من أن يصدر أو يضع قيد التداول، أو يقبل ما يأتي:

• أية وسيلة محررة بالدينار الجزائري لاستعمالها كوسيلة دفع عوض العملة الوطنية.

• أي سند يدفع عند الطلب لحامله، وغير منتج لفوائد حتى وإن كان محرراً بالعملة الأجنبية"

بناءً على ذلك يمكن القول أن الدينار الجزائري لا يؤدي فعلياً كل وظائف النقود المعروفة، حيث أنه يمثل وحدة للحساب والدفع، ووسيلة للتبادل، لكنه لا يشكل مخزوناً للقيمة، كما أن تعبئة الموارد لا يتم عبر الدوائر النقدية المولدة لرأس المال، بل عن طريق التحويل النقدي للمحروقات، وقد أدى تهميد السلطات العمومية لدور العملة الوطنية في تكوين رأس المال إلى خروج الخلق النقدي من يد الدولة ابتداءً من سنوات 1970، وبشكل أكبر منذ سنوات 1980 إلى يومنا هذا من خلال تعاضم ثقل السوق الموازي الذي يعتمد المرجعية الذاتية للدينار أكثر من الدوائر الرسمية.

### 3.4. معايير نجاح حذف الصفر من الدينار الجزائري.

- من خلال تحليلنا لحالة بعض البلدان التي طبقت إجراء حذف الأصفار من العملة الوطنية، يتضح أن نجاح هذا الإجراء يتوقف على توفر البيئة المناسبة لذلك والتي تستوجب وجود عدد من المعايير أهمها:
- **استقلالية البنك المركزي:** حيث يلعب البنك المركزي دورا جوهريا في دعم الاستقرار المالي، ومواجهة الضغوط التضخمية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بما يضمن تحقيق معدلات النمو المستهدفة، ولذلك من المهم أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية التي تدعم مصداقية السياسة النقدية والحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي،
  - **اتخاذ معدلات التضخم منحي تنازلي والاتجاه نحو الاستقرار:** حيث لا يمكن أن يكون إجراء حذف الأصفار ناجحا إلا بعد السيطرة على معدلات التضخم، وهو ما يتطلب تضافر الجهود بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق هذا الهدف،
  - **تحسن أسعار صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية بعد فترة من الانخفاض:** فعندما يكون سعر العملة المحلية منخفضا أمام العملات الأجنبية على طول فترة زمنية معينة، بسبب وجود صعوبات اقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم، فإن تحسن الظروف الاقتصادية، وتحسن وضع العملة في مرحلة لاحقة، يجعل من إجراء إعادة تسمية العملة عن طريق حذف الأصفار أمرا ضروريا لتفادي إحلال العملات الأجنبية في التعاملات الاقتصادية على المستوى المحلي (الدولة).
  - **الإصلاح الاقتصادي الشامل:** ويكون في الغالب تحت إشراف صندوق النقد الدولي، ومن خلال تطبيق برنامج لانفتاح البلد على التدفقات الرأسمالية.

بالعودة إلى الجزائر، وفيما يتعلق بالمعيار الأول، يمكن التأكيد على أن استقلالية البنك المركزي تتحدد من خلال طبيعة علاقته بالجزينة العمومية، فقانونيا يمكن تمييز مرحلتين كبيرتين لهذه العلاقة؛ قبل صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 والتي ترتبط بالاقتصاد المخطط، وبعد صدور هذا القانون، أي مع المرور إلى اقتصاد السوق.

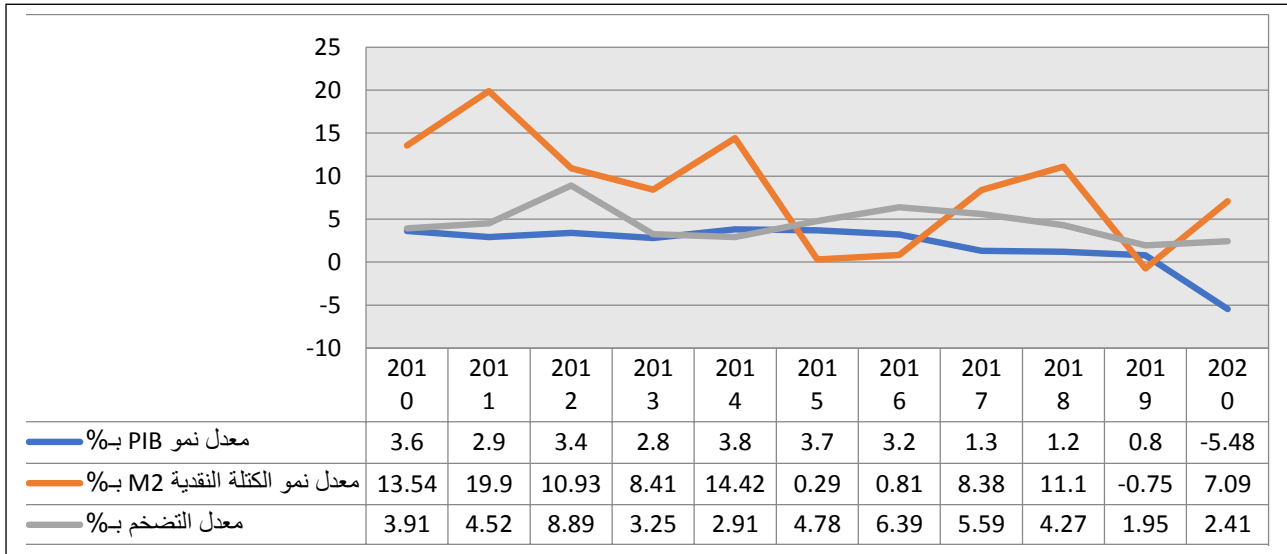
لكن رغم التغييرات المهمة التي طرأت على قانون 13 ديسمبر 1962، عن طريق قانون 14 أبريل 1990، إلا أنه لم يحدث تغيير فعلي على أرض الواقع في طبيعة الدور الذي يلعبه كل من بنك الجزائر والجزينة العمومية والعلاقة بينهما، حيث ظل كل منهما يلعب دور إعادة توزيع الربح سواء قبل الإصلاحات أو بعدها، وعليه لم تجد الاستقلالية المنصوص عليها في القانون طريقها للتطبيق فعليا على أرض الواقع.

ومن جهة أخرى فإن تعديل قانون 90-10 عن طريق الأمر الصادر في 27 فيفري 2001، ثم تغييره جذريا عن طريق الأمر الصادر في 26 أوت 2003، أعطى ضربة قوية لاستقلالية بنك الجزائر من خلال إضافة ثلاثة ممثلين للسلطة التنفيذية في مجلس النقد والقرض ليصبح العدد 6 على 10 مقابل 3 على 10 سابقا (بنك الجزائر، 2003).

ويكمن الهدف من وراء التغييرات السابقة في ضمان الإمكانية القانونية لاستعمال التمويل بالعجز في حال عدم كفاية موارد الجزينة لتغطية النفقات في حال تراجع حجم الجباية النفطية، وهو ما حدث فعلا من خلال التعديل السهل للمادة 45 من قانون النقد والقرض في سنة 2017.

**فيما يتعلق بالمعيار الثاني،** وفي ظل الظروف السابقة يبقى بنك الجزائر في مواجهة التناقض بين الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالاستغلال الأمثل للموارد، وتحقيق التشغيل الكامل من جهة، والهدف النقدي المتعلق باستقرار القيمة الداخلية والخارجية للدينار من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومعدلات الصرف من جهة أخرى، حيث لم يتمكن بنك الجزائر من تحقيق أي من الأهداف السابقة، فقد ظلت معدلات البطالة في مستويات عالية بلغت 11.4% سنة 2019 و 14.2% سنة 2020 على سبيل المثال؛ بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم مدفوعا بتراجع مستويات النمو الاقتصادي، والانخفاض المتواصل لقيمة الدينار، وانحيار الأسعار على مستوى السوق الموازي، وتدهور القدرة الشرائية للأعوان الاقتصاديين.

الشكل 7. تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الكتلة النقدية، ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (2010-2020) بـ(%)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي حول الجزائر، <https://donnees.banquemondiale.org> > pays > Algérie

من خلال المعطيات المبينة أعلاه يتضح تباين وتذبذب معدلات التضخم من سنة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية السائدة، فبعد أن سجلت سنة 2010 معدل تضخم 3.91% أي أقل من المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر (4%) ارتفع إلى 8.89% سنة 2012 نتيجة لارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية من 13.54% سنة 2010 إلى 19.90% في 2011 على إثر الزيادة الكبيرة في الإنفاق العمومي (مع الأخذ بعين الاعتبار التأخر الزمني لتأثير نمو الكتلة النقدية على التضخم)، مع عدم تسجيل تطور ملحوظ في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، ليعود للانخفاض بين سنتي 2013 و 2014 بفضل فعالية السياسة النقدية في امتصاص السيولة من جهة، وتراجع أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمي من جهة أخرى. لكن سرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع بداية من سنة 2015 حيث بلغ 4.78% ووصل إلى 6.39% سنة 2016، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالأساس، مع تسجيل معدل شبه معدوم لنمو الكتلة النقدية بسبب انهيار أسعار النفط.

استمر ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى أعلى من المعدل المستهدف خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي ويعود ذلك إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 1.3% سنة 2017 و 1.2% سنة 2018 من جهة، وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في إطار التمويل غير التقليدي الذي باشرته الحكومة من جهة أخرى، حيث بلغ 8.38% في 2017 و 11.1% في 2018. خلال سنتي 2019 و 2020 سجلت معدلات التضخم انخفاضا ملحوظا 1.95% و 2.41% على التوالي وذلك رغم الانخفاض الحاد في معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت سنة 2019 نموا شبه معدوم في حين سجلت 2020 انكماشا بنسبة 5.48%، ويعود انخفاض مستوى التضخم إلى انتهاء العمل بالتمويل النقدي المطبق منذ 2017، وتنفيذ برنامج لامتصاص السيولة الناجمة عنه، وهو ما يفسر تسجيل معدل سالب لنمو الكتلة النقدية في سنة 2019.

وعليه يمكن القول أن بنك الجزائر لم يتمكن من الحفاظ على استقرار معدلات التضخم ودفعها إلى الانخفاض بشكل مستمر، ويعود ذلك إلى الطابع الريعي للاقتصاد وضعف الجهاز الانتاجي وعدم مرونته من جهة، حيث ينعكس ذلك في تذبذب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وعدم استقلالية البنك من جهة أخرى ويظهر ذلك من خلال التوسع في المعروض النقدي دون مقابل إنتاجي في بعض السنوات من جهة أخرى.

أما بخصوص المعيار الثالث، وبالنسبة لأسعار الصرف، ورغم دخول سعر صرف الدينار في مرحلة جديدة من التسيير ابتداء من سنة 1996، حيث أصبح سعر الصرف يتحدد وفق قاعدة العرض والطلب، إلا أن تدخل بنك الجزائر عن طريق التسيير السلبي



لأسعار الصرف جعل معدل الصرف الفعلي ثابت بشكل مصطنع في حدود معينة، وذلك من خلال اللعب على النسب ضمن سلة من العملات الأجنبية المرجعية، فمنذ سنة 2000 ظلت السلطات النقدية تعمل على الحفاظ على قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي (عملة تسعير معظم الصادرات) ، وفي المقابل شهدت قيمة العملة الوطنية انخفاضا محسوسا مقابل اليورو (عملة تسعير معظم الواردات)، ويتم معالجة هذا الاحتلال إما بإلقاء جزء من ارتفاع أسعار المواد الأساسية (قمح، زيت، سكر... إلخ) على عاتق الأسر ما يؤدي إلى تدهور القيمة الشرائية ، أو تخفيض مقابل الدينار بالعملة الصعبة في الحسابات الوطنية، وهو ما يؤدي إلى سحق أثر الناتج الداخلي الاسمي وتآكل مداخيل الجباية النفطية.

الجدول 4. تطور متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2010-2020 (الوحدة: دينار جزائري)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الدولار	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96	116.61	119.36	126.77
سعر اليورو	99.19	102.21	102.16	105.43	106.90	111.44	121.17	125.32	137.68	133.70	137.11

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52 ، 2020، [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، ص 20

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 34 ، 2016، [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، ص 20

قاعدة بيانات البنك العالمي حول الجزائر، <https://donnees.banquemondiale.org> > pays > Algérie

كما وضحنا أعلاه شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي شبه استقرار على العموم في الفترة الممتدة من سنة 2000 وحتى سنة 2014، بسبب رغبة السلطات في المحافظة على استقرار أسعار الصرف بعد التراكم المعتبر لاحتياطات الصرف في ظل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، لكن وكما يبين الجدول فإن سعر صرف الدينار دخل في مرحلة تراجع مستمر ابتداء من سنة 2012، حيث انخفض إلى 79.38 دج مقابل الدولار، و105.43 دج مقابل اليورو سنة 2013، ويعود التراجع في هذه المرحلة إلى تأثير فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين. لكن ابتداء من سنة 2015، عرفت أسعار صرف الدينار تراجعا حادا حيث انخفض إلى 100.46 دج مقابل الدولار، و111.44 دج مقابل اليورو، ليستمر تدهور أسعار الصرف نتيجة لتراجع أسعار النفط وتفاقم عجز الميزانية، وتراجع النمو الاقتصادي، واتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين.

وعليه يمكن القول أن سعر الصرف يعكس مباشرة تقلبات أسعار النفط، ودرجة تدخل بنك الجزائر في السوق النقدي، حيث تمثل احتياطات الصرف المحدد الرئيسي لسعر الصرف بالإضافة إلى تقلبات أسعار العملات على المستوى الدولي بين الأورو والدولار، وتباين معدلات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين.

أما فيما يتعلق بالمعيار الرابع، فقد تميز الاقتصاد الجزائري عبر كل المراحل التي مر بها بضعف التنويع الاقتصادي، والتبعية الكاملة لصادرات المحروقات؛ وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، وقد سيطرت الإيديولوجية السياسية والتوافقات الاجتماعية التي بنيت حول الربيع على مختلف الإصلاحات الاقتصادية سواء تلك التي تم مباشرتها منذ الاستقلال في ظل الاقتصاد المخطط، أو مختلف الإصلاحات التي تم إطلاقها منذ سنة 2000، مروراً بالإصلاحات التي أوصت بها المؤسسات الدولية من خلال برامج التعديل الهيكلي خلال سنوات 1990.

فقد شكلت بداية سنوات 1990 نقطة تحول جوهرية للاقتصاد الجزائري من خلال التخلي عن النظام الاقتصادي الاشتراكي والتوجه نحو تبني الاقتصاد الليبرالي في سياق أزمة اقتصادية خانقة مع ارتفاع مهول لحجم المديونية، وتدهور المستوى المعيشي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وتفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية، حيث لم يكن أمام الجزائر سوى الخضوع الكامل لإملاءات المؤسسات المالية الدولية؛ وتطبيق برنامج تعديل هيكلي يقوم بالأساس على تخفيض قيمة الدينار، وخصوصة القطاع العمومي، والتخلي عن سياسات الدعم

الاجتماعي (Temmar, L'économie de l'Algérie, le système économique ; la transformation du cadre de fonctionnement de l' économie nationale 1970-2014, 2015, p. 35).

لكن مع مطلع سنوات 2000، ومع الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات، انتهجت النخبة السياسية أسلوباً يمزج بين الحمائية والتحرير الاقتصادي، وقد أدى عدم وضوح السياسات من جهة، وضعف النخبة الحاكمة من جهة أخرى إلى دخول الاقتصاد في حالة متكررة من سياسات إطلاق الإصلاحات الاقتصادية ثم التوقف عنها "go and stop policy" (Temmar, L'économie de l'Algérie, "go and stop policy" les stratégies de développement 1970-2014, 2015, p. XXVIII)، وقد ظهر ذلك من خلال التخلي عن سياسة التعديل الهيكلي، والتراجع عن سياسات الخصخصة، واستبدالها بسياسات تركز على التوطين الأمثل للموارد الناجمة عن الطفرة النفطية، كما بقي القطاع الخاص محصوراً في نشاطات تتميز بضعف القيمة المضافة رغم كونها ذات مردودية سريعة مثل التجارة، والبناء، والاستيراد، وبالتالي لم تنجح الحكومات المتعاقبة في تحقيق تحول هيكلي قائم على اقتصاديات السلم والتقدم التكنولوجي، وهو ما ساهم في ترسيخ التبعية لقطاع المحروقات.

من جهة أخرى، شكل الربيع النفطي قاعدة قوية للنخبة الحاكمة للحفاظ على وجودها، ووفر لها الوسائل لشراء السلم الاجتماعي وتجنب تبعات ما عرف بالربيع العربي، كما شكل قاعدة قوية لتجنب الانفتاح على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تحت ذريعة الحفاظ على السيادة الوطنية على الاقتصاد، لكن الأزمة المزدهجة لتراجع أسعار المحروقات منذ سنة 2014، والأزمة الصحية العالمية أدت إلى التدهور السريع للأوضاع الاقتصادية، وتعميق الأزمة في ظل عجز الدولة عن إيجاد الحلول اللازمة.

## 5. الخاتمة.

رغم أن فكرة حذف الأصفار من العملة تعد جديدة في النقاش الاقتصادي في الجزائر؛ إلا أنها طبقت في كثير من المناسبات عبر مختلف دول العالم، وعلى العموم فإن معظم الدول التي طبقت إجراء حذف الأصفار من العملة الوطنية؛ قامت بذلك على خلفية ضعف الأداء الاقتصادي، وخصوصاً تفتشي ظاهرة التضخم الجامح من خلال الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم وخروجها عن السيطرة، وتدهور أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وما يترتب عن ذلك من حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. لكن نجاح هذا الإجراء في استعادة التوازنات في بعض البلدان دون بلدان أخرى، كان مرتبطاً بمدى جدية الإصلاحات الاقتصادية، ومدى قدرة السياسات النقدية والمالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن البلدان التي طبقت هذا الإجراء في ظروف غير مناسبة ودون تنفيذ إصلاحات اقتصادية، كما هو الحال بالنسبة لغانا والبرازيل، فشلت في الوصول إلى النتائج المرجوة، في حين أن البلدان التي نجحت في تطبيق هذا الإجراء على غرار تركيا هي البلدان التي مهدت الأرضية عبر تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة، وسياسات جدية لاسترجاع الاستقرار، وقامت بحذف الأصفار من العملة كإجراء تكميلي لإرسال إشارة إيجابية لكل من السوق ومختلف الأعوان الاقتصاديين.

## 1.5. النتائج.

بالنسبة للجزائر فإن حذف أصفار من قيمة الدينار لا يمكن أن ينجح في استعادة التوازنات في الوقت الحالي؛ بل سيؤدي فقط لتغذية التضخم وتدهور قيمة العملة، كما أن هذا الإجراء سيفقد أثره النفسي على الأعوان الاقتصاديين، وستعود الأصفار للظهور بقوة، وذلك بالنظر إلى ما يلي:

- الدينار الجزائري لا يشكل مخزوناً للقيمة لأن قيمته غير مبنية على المرجعية الذاتية، وهو ما ينعكس سلباً على ثقة الأعوان الاقتصاديين في العملة الوطنية.
- عدم استقلالية بنك الجزائر، والتي برزت من خلال سياسة التمويل بالعجز، ساهمت في تدهور قيمة الدينار الجزائري.
- بنك الجزائر لا يملك السيطرة الفعلية على معدلات التضخم بسبب عدم استقلاليتها من جهة، والطبيعة الريعية للاقتصاد وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة أخرى، وهو ما يظهر في عدم استقرار معدلات التضخم.

● تدخل بنك الجزائر من خلال التسيير السلي لأسعار الصرف أدى إلى التدهور المستمر لأسعار صرف الدينار مقابل مختلف العملات الأجنبية.

● عدم جدية الإصلاحات أدى إلى دخول الاقتصاد في حالة متكررة من سياسات الانطلاق ثم التوقف، وقد انعكس ذلك سلبا على قيمة الدينار بسبب فقدان ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وضعف تدفق رؤوس الأموال من الخارج.

## 2.5. التوصيات.

إن التطبيق الناجح لإجراء حذف الأصفار من الدينار الجزائري يتوقف على ما يلي:

● تنفيذ برنامج إصلاح قادر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يقوم على مكافحة التضخم، والتخلص من الاعتماد على عوائد النفط، والقضاء على العجز المزمّن للميزانية.

● تحقيق الاستقلالية الفعلية لبنك الجزائر، والتخلص من السياسات النقدية المسببة للاختلالات (التمويل بالعجز)، بما يمكن من السيطرة على التضخم، وبالتالي تعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات على المستوى المحلي، والمستثمرين الأجانب، وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز قيمة العملة الوطنية.

● تشجيع المعاملات الإسلامية سوف يدفع المستثمرين والمدخرين لزيادة الطلب على الدينار، وهو ما يؤدي إلى تدعيم قيمته.

● تحرير أسعار الصرف بهدف القضاء على الفوارق الموجودة بين السوقين الرسمي والموازي، أي القضاء على السوق الموازي من خلال توحيد السوق.

● إبرام اتفاقيات مع البلدان المجاورة على قابلية تحويل الدينار مع عملاتها، وهو ما يساهم في تدعيم قيمة العملة الوطنية.

## المراجع والإحالات.

### المراجع العربية:

- الغالي، ع. أ.، جابر، ر. (2019). الإصلاح النقدي في تركيا وسياسة حذف الأصفار من الليرة، تاريخ الإطلاع 2021/10/11 على: <https://www.researchgate.net/publication/330655681>

- جدي، ع. أ.، محصول، ن. (2018). التمويل غير التقليدي لعملية التنمية في الجزائر بين النظرية والواقع. ملتقى وطني حول الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة جيجل. الجزائر.

- مندور، أ.، محمدا، عبدالعظيم، م. (2020). فاعلية سياسة التقشف التوسعي في البرازيل خلال الفترة (1980-2017) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون - العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط.

- البنك العالمي، قاعدة البيانات، (2021)، تاريخ الإطلاع 2021/11/13 على: <https://databank.banquemondiale.org>

- بنك الجزائر. (2003). الامر رقم 11-3 الصادر في 26 أوت 2003، تاريخ الإطلاع 2021/12/10 على: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

- بنك الجزائر. (2017). تقرير بنك الجزائر 2017.، تاريخ الإطلاع 2021/12/10 على: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52، 2020، تاريخ الإطلاع 2021/12/10 على: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 34، 2016، تاريخ الإطلاع 2021/12/10 على: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

- قاعدة بيانات البنك العالمي، تاريخ الاطلاع 2021/11/20 على: [databank.banquemondiale.org](http://databank.banquemondiale.org)

### المراجع الاجنبية:

- Amarouche, A. (2013). **Le statut de la monnaie et des institutions de sa gestion en économie de rente : illustration par le cas Algérienne**. Les cahiers du CREAD, n°104.

- Garcia, M. G. (1996). **Avoiding some costs of inflation and crawling toward hyperinflation: The case of the Brazilian domestic currency substitute** . Journal of Development Economics , n°51 .
- Handayani, S. W. (2020). **Determining factors urge a redenomination**. UG Jurna , Vol.14, Indonesia, University Gunadarma.
- Marimuthu, F., & Maama, H. (2021). **Currency redenomination and firm value growth: Lessons from a developing economy**. Investment Management and Financial Innovations, Volume 18, Issue 1, South Africa.
- Mehdi, S., & Reza, M. (2012). **An investigating Zeros Elimination of the National Currency and Its Effect on National Economy (Case study in Iran)**, European Journal of Experimental Biology, 2 (4).
- Mekideche, M. (2008). **L'économie Algérienne a la croisées des chemins**. Alger: Edition Dahleb.
- MirHosseini, S. V. (2011). **Analysis of lopping zeros from national currency of Iran and some other countries** . International Journal of Economics and Management Sciences Vol. 1, No. 4 .
- Mirzayi, M., Mohseni Zonouzi, S., & Asgharpur, H. (2019). **Analyzing the Success of Deleting Zeros from National Currency to Control Inflations in Selected Countries**. Monetary & Financial Economics, 26(18), Iran.
- Mosley, L. (2005). **Dropping Zeros, Gaining Credibility? Currency Redenomination in Developing Nations**, Paper presented at the Annual Meetings of the American Political Science Association, Washington DC, USA, Consulté le 7/10/2021 sur researchgate : <https://www.researchgate.net>
- Nwaoba, P. (2010). **The political economy of currency redenomination by countries**. Bullion, 34 (4).
- Pambudi, A., Juanda, B., & Priyarsono, D. ,**The Determining factors of currency Redenomination success: experimental and historical approech**, . Consulté le 13/10/2021 sur <https://www.bmeb-bi.org>
- Priyono, Putra, B. C., & Putri, C. C. (2019). **Redenomination: Between Opportunities and Challenges Study of the Implementation of Redenomination in Indonesia**. Journal of applied economics and business , Vol 7, Issue 2.
- Quartey, P., & Afful-Mensah, G. (2014). **Financial and monetary policies in Ghana: A review of recent trends**. Review of Development Finance 4 (2014) .
- Reuben. A, (2009), **The Redenomination of the Ghanaian Currency, the Cedi(2007), A study of its impact on the business of the Financial Institutions in Ghana**, Consulté le 13/10/2021 sur: <http://www.diva-portal.org>.
- Suhendra, E., & Handayan, S. (2012). **Impacts of Redenomiation on Economics Indicators , International conference on EURASIAN economies**. Consulté le 7/10/2021 sur <https://www.avekon.org>: <https://www.avekon.org>
- Temmar, H. ( 2015). **L'économie de l'Algérie, les stratégies de développement 1970-2014**. Alger: office national des publications universitaires.
- Temmar, H. (2015). **L'économie de l'Algérie, le système économique ; la transformation du cadre de fonctionnement de l' économie nationale 1970-2014**. Alger: office national des publications universitaires.
- Tweneboah, G., & Asamoah, J. G. (2019). **Financial development and dollarization in Ghana: an empirical investigation**. Cogent Economics & Finance, 7(1).
- wikipedia. (2021). Redenomination. Consulté le 2/12/2021 sur: <https://en.wikipedia.org/wiki/Redenomination>
- Židek, L., & Chribik, M. (2015). **Impact of currency redenomination on inflation case study Turkey**. Asian Economic and Financial Review, 5(6).